مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يحل على الفعل صريحا
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا او زيد في الدار
قاعدا ان كان الوقوع مقدرا بكاسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
قائما او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التقييد بما ذكر كما في قولك هذا بسرا حلوا
كما تقول هذا رطبا حلوا والتشبيه في نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قاعدا وكانه سد
صائلا او ترطبها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض الذي هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها وهو التعريف زايد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل
فيه التعريف غالبا ليس شرطا بان يكون صاحبها
معرفة في جميع المواد بل في غالب مواده اذ قد يكون
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما

اصلها ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مخبرة عنه بمعرفة نحو
لا مغرقا فيها نحو قولنا فيها يفرق كل امر حكيم امرا من
عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعا في
حيز الاستفهام نحو هل لك رجل راكبا او بعد
الا نفي نحو ما جاءني رجل راكبا او مقدرا
عليه الحال نحو جاءني من راكب رجل او ثانيها ما يكون
ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع
الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في
هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فخرج غالبا
قيد شرط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قول صاحبها نكرة معتمدا على واو عطف فعلى قول